الأمم المتحدة S/2020/530

مجلس الأمن

Distr.: General
12 June 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه موجز الرئيس للاجتماع المفتوح لمجلس الأمن المعقود بصيغة آريا في 21 أيار/مايو 2020 متابعةً للمناقشة التي جرت بصيغة آريا في 6 آذار/مارس 2020 بشأن الحالة في القرم (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

170620 160620 20-07856 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 9 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

موجز اجتماع مجلس الأمن المفتوح المعقود بصيغة آريا في 21 أيار/مايو 2020 متابعة للمناقشة التي جرت بصيغة آريا في 6 آذار/مارس 2020 بشأن الحالة في القرم

مقدمة

في 21 أيار/مايو، عقد الاتحاد الروسي اجتماعا بصيغة آريا بهدف إتاحة فرصة للمشاركين في المناقشة المقيمين في القرم لعرض آرائهم على أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المهتمة وتزويدهم بمعلومات مباشرة عن الحالة في شبه الجزيرة. ويعزى ذلك إلى رفض منظمي المناقشة السابقة التي أجريت بصيغة آريا في آذار/مارس إعطاء الكلمة لسكان القرم. وبدلا من ذلك، لم يوجهوا الدعوة إلا لمتكلمين اختاروا مغادرة شبه الجزيرة قبل سنوات وقدموا معلومات وآراء غير صحيحة ومتحيزة بشأن الحالة في القرم.

وعُقد الاجتماع عن طريق الفيديو وبُث على الهواء مباشرة عبر يوتيوب. وترأس الاجتماع فاسيلي نيبنزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وحضره ممثلو 24 وفدا آخر لدى الأمم المتحدة، منهم 12 عضوا في مجلس الأمن وبعثة مراقبة تابعة لمنظمة إقليمية. ومثّل المشاركون في المناقشة الذين وجهت الدعوة إليهم مختلف المجموعات الوطنية في جزيرة القرم على مستوى الجهات الفاعلة من غير الدول: الجماعات الدينية، وقادة المجتمعات المحلية، ووسائط الإعلام. واستمع المشاركون إلى إحاطة من نائب مفتي القرم وسيفاستوبول أسد الله بايروف، ورئيسة الطائفة الأوكرانية في القرم، أناستازيا غريدشينا، ونائب المدير العام للقناة التلفزيونية لتتار القرم"Millet/People"، إرفين موسـاييف، وأحد مقدمي القناة التلفزيونية "Krym/Crimea"، ألكسندر ماكار. ووجهت الدعوة إلى ممثلي جميع الدول الأعضاء للحضور والمشاركة في الحوار.

وأصدرت قبل المناقشة مذكرة مفاهيمية تقدم معلومات أساسية. وذكّرت بأنه بعد الانقلاب الذي وقع في شباط/فبراير 2014 في كييف، أعرب سكان عدة مناطق من البلد عن رفضهم لهذا العمل غير المشروع. وكان من بين هؤلاء سكان القرم الذين طالبوا سلطات شبه الجزيرة بإجراء استفتاء يتماشى مع حق الشعوب في تقرير المصير، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين الـ 82 في المائة من سكان القرم الذين شاركوا في ذلك الاستفتاء، أعلن أكثر من 96 في المائة عن تأييدهم إعادة التوحيد مع روسيا، مما أدى إلى ضم وحدتين إقليميتين جديدتين إلى الاتحاد الروسي في 18 آذار/مارس 2014 هما جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول.

بيانات المشاركين في المناقشة

في أول مداخلة، أعرب السيد بايروف، بصفته نائب مفتي القرم منذ عام 2013، عن منظوره المباشر بشأن البعد الديني للحياة في شبه الجزيرة وتناول الخرافات السائدة في الخارج. وشدد بوجه خاص على إحياء الحياة الدينية والبنى التحتية في القرم خلال السنوات الست الماضية مقارنة بالماضي. وقال إنه يجري بناء مساجد جديدة بوتيرة لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك المسجد المركزي الذي يسع 000 6 شخص

وإن 300 مسجد يعمل بحرية بالفعل. ومكن انخفاض تكلفة الحج (بمقدار النصف) من الزيادة بشكل كبير في عدد المسلمين القادرين على ممارسة شعائرهم الدينية في السنوات الأخيرة. وأشار أيضا إلى ما تقدمه الأمة الروسية التي يبلغ قوامها 25 مليون نسمة من دعم وتعاون مُهمين، والتي رحبت بحرارة بمسلمي القرم.

وعلى النقيض من الفترة الأوكرانية، التي لم يتمكن فيها تتار القرم كأقلية من إقرار أي قانون لاستعادة حقوقهم كشعب، فإن المرسوم الروسي رقم 268 المتعلق بتدابير رد الاعتبار للشعوب الأرمينية والبلغارية واليونانية وتتار القرم والشعوب الجرمانية ودعم الدولة لإحيائها وتنميتها المؤرخ 21 نيسان/أبريل 2014 أصبح حلا طال انتظاره للمشكلة.

وأضاف السيد بايروف أنه في 18 أيار/مايو 2020، احتفل تتار القرم بالذكرى السنوية السادسة والسبعين للترحيل بإقامة صلاة تقليدية، جرى بث وقائعها هذا العام على شبكة الإنترنت بسبب جائحة كوفيد-19. وكون المسيحيين واليهود دعموا أيضا هذا الاحتفال بإقامة صلاة يدل على الانسجام الحقيقي الموجود بين الأعراق في شبه الجزيرة.

وأكد نائب المفتي أن مسلمي القرم يتمتعون بحرية الدين بشكل كامل ويحصلون على عطلتي عيد الفطر وعيد الأضحى بوصفهما عطلتين رسميتين، ويُسمع الأذان خمس مرات في اليوم وخلال الليل، وأشار إلى أنه ليس كل البلدان الإسلامية تتمتع بذلك.

وتناول الخرافة التي تقول إن تتار القرم يحاكمون بسبب جنسيتهم أو معتقداتهم الدينية، فلفت الانتباه إلى حقيقة أن الحالات المذكورة في هذا الصدد ليست سوى ملاحقة جنائية لأفراد مرتبطين بحزب التحرير، وهو جماعة محظورة في أغلبية الدول الإسلامية لاستخدامها الدين لأغراض سياسية ودفعها المسلمين إلى معاداة الديانات الأخرى.

وركز تدخل السيدة غريدشينا على التناقض بين القيود المفروضة على استخدام اللغة الروسية في أوكرانيا ووضع اللغة الأوكرانية في إقليم القرم الروسي. فقد أشارت إلى الدراسة التي أجراها معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع، والتي أكدتها لجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا في أيلول/سبتمبر 2019، ومفادها أن 28,1 في المائة من الأوكرانيين يتكلمون الروسية وأعربت عن أسفها لأن السلطات في أوكرانيا تستخدم عامل اللغة لقمع الاتصال بين الأعراق بهدف تحقيق أهدافها السياسية. وعلى النقيض من ذلك، أشارت إلى السلام والوئام بين الأعراق في شبه الجزيرة، مما أتاح للمنحدرين من أصل أوكراني الاندماج بيُسر ومكَّنهم من أن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية في المجالين الثقافي والاجتماعي الاقتصادي في روسيا. وأعربت عن أملها في أن تسود نفس روح التعاون بين الأعراق في أوكرانيا المجاورة.

وتناول السيد موساييف انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في القرم. ونفى ذلك، مشيرا إلى أنها ليست سوى محاولات من أوكرانيا لتقويض حقوق سكان القرم. ولفت الانتباه، على وجه الخصوص، إلى الحصار الذي تفرضه كييف على شبه الجزيرة فيما يتعلق بالطاقة والمياه، مما حرم 2,5 مليون نسمة من هذه الضروريات الإنسانية الأساسية لمدة ست سنوات. وأعرب عن أمله في أن يتسنى التصدي لهذا الانتهاك الجسيم للحقوق ومعالجته في الأمم المتحدة.

وفي سياق تطرقه إلى التعايش بين الأعراق في شبه الجزيرة، شدد المشارك في المناقشة على أن الجنسيات الـ 175 المختلفة التي تعيش في القرم تتَّبع تقليدا يتمثل في الاحتفال بالأعياد الدينية والوطنية

لبعضـها بعضـا. ويعمل أكثر من 400 منبر من المنابر الإعلامية في القرم، وتبث برامجها بلغة تتار القرم والأوكرانية والبلغارية والألمانية واليونانية والروسية ولغات أخرى.

والروسية ولغة تتار القرم والأوكرانية كلها لغات رسمية في القرم، وهي تدرس في جميع أرجاء شبه الجزيرة، مما يتيح للسكان التعلم والحصول على التعليم بلغتهم الأصلية. وفي هذا الصدد، ذكر أن تتار القرم يتلقون شكاوى من مواطنيهم المقيمين في أوكرانيا بشأن القيود التي يواجهونها بعد أن بدأ في تموز/يوليه 2019 نفاذ القانون المتعلق بضمان أن تكون الأوكرانية هي اللغة الرسمية، لأنهم يخشون عدم التمكن من الحفاظ على لغتهم الأصلية في إطار القوانين الأوكرانية.

واستغل السيد ماكار هذه الفرصة، وكان آخر المدرجين في قائمة المشاركين في المناقشة، لتوجيه مجموعة من الأسئلة إلى المجتمع الدولي. وأشار منذ البداية إلى أن سكان القرم يعاملون مواطني أوكرانيا كشعب شقيق، وانتقد سلطات البلد المجاور، وكذلك بعض الدول الغربية، لسياساتها المنافقة تجاه سكان القرم. وأعرب بوجه خاص عن شعوره بالإحباط تجاه الجهات الفاعلة الدولية التي ما فتئت تدعو إلى إعمال الحقوق المدنية للشعوب، ولكن على ما يبدو كانت هي التي فرضت أو أيدت بالفعل فرض جزاءات على سكان القرم. وأشار تحديدا إلى القيود المفروضة على التنقل من خلال سياسات تمييزية في منح التأشيرات، وتأييد الحصار المفروض على تزويد شبه الجزيرة بالأغذية والمياه والطاقة، فضلا عن إعاقة مشاركة سكان شبه الجزيرة الروسية في منتديات النقاش الدولية. ولفت السيد ماكار الانتباه إلى أنه عندما يناقش نزاع من النزاعات في الأمم المتحدة أو في أي مكان آخر، تتاح الفرصة لكل طرف من الأطراف لعرض آرائه، وهذا ما لم يحدث بالنسبة لسكان القرم.

وتعليقا على بيان وزارة الشؤون الخارجية الأوكرانية، الصادر يوم تنظيم المناقشة التي أجريت بصيغة آريا، برر السيد ماكار حظر مجلس الشعب التتري في شبه جزيرة القرم، لأن هذه المنظمة معروفة لدى سكان القرم بأنها منظمة تمارس الابتزاز السياسي وتنشئ الوحدات المسلحة بدلا من الدفاع عن حقوق تتار القرم. ورفض أيضا اتهامات تجنيد أبناء القرم إجباريا في القوات المسلحة للاتحاد الروسي، في حين أن الخدمة العسكرية واجب على كل مواطن روسي.

ولخص مداخلته بمناشدة المشاركين وبقية المجتمع الدولي عدم الاعتماد على مصادر المعلومات الكاذبة وزيارة القرم شخصيا من أجل إجراء حوار صريح ومباشر مع سكان القرم المستعدين دائماً للحوار.

بيانات الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة

أيد المشاركون الأوروبيون في الاجتماع، الذي شمل المناقشة السابقة في 6 آذار/مارس، إلى جانب نائب الممثل الدائم للجمهورية التشيكية، ميروسلاف كليما، البيان الذي أدلى به رئيس القسم السياسي لوفد الاتحاد الأوروبي، غيوم دابوا. وأشاروا منذ البداية إلى أن مشاركتهم لا تعني تأييد المذكرة المفاهيمية أو البيانات التي أدلى بها المشاركون في المناقشة، فأعربوا عن موقف مشترك مفاده عدم الاعتراف بإعادة توحيد القرم مع روسيا في عام 2014، الذي نعتوه بأنه "ضم واحتلال غير مشروعين". وأُعرب عن الالتزام بمواصلة اتباع هذا النهج "بوسائل منها الجزاءات". وكرروا أيضاً ادعاءاتهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في شبه الجزيرة، بما في ذلك انتهاك حقوق تتار القرم، الذين قالوا إنهم "محرومون بصورة منهجية من الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية المعتقد الديني". وكرر المشاركون في المناقشة، في ردودهم، أن تلك الادعاءات لا أساس لها من الصحة وبعيدة عن الواقع.

وركز الممثل الدائم لألمانيا، كريستوف هويسغن، على طرح أسئلة على مقدمي الإحاطات، في حين وصف الممثل الدائم لفرنسا، نيكولا دي ريفيير، الاجتماع بأنه مفيد وأحاط علما بالآراء الشخصية للمشاركين في المناقشة. وأكد من جديد نهج عدم الاعتراف الذي يتبعه بلده، وأدان، في جملة أمور، تجنيد أبناء القرم في القوات المسلحة الروسية. ودعا إلى إتاحة وصول الجهات الإنسانية وجهات رصد حقوق الإنسان إلى شبه الجزيرة دون عوائق "وفقا لقرار الجمعية العامة 262/68"[1]، وهو ما يعني ضرورة توفير إمكانية الوصول كما لو كانت القرم لا تزال إقليما أوكرانيا.

وأقر الممثل الدائم لبلجيكا، مارك بيكستين دي بايتسويرف، بأن نتائج المناقشة التي جرت في 6 آذار/مارس تتناقض تناقضا صارخا مع العروض التي قدمت في 21 أيار/مايو. وشاطر السيد نيبنزيا هذا الرأي وأكد أن غرض الاجتماع هو تقديم صورة حقيقية عن الحالة على أرض الواقع، وليس الاستماع إلى الدعاية التي بروجها من غادروا القرم منذ زمن بعيد أو لم يزوروا إقليم القرم الروسي قط.

ولم يبين أي من المشاركين الأوروبيين الأساس الذي يقوم عليه فرض قيود على التأشيرات والسفر بالنسبة لسكان القرم العاديين حتى وإن كان "الإقليم قد ضُم بصورة غير قانونية" على حد قولهم.

وأحاط علما باهتمام نائب الممثل الدائم لإندونيسيا، محسن سيهاب، بالعروض التي قدمها المشاركون في المناقشة، التي ساعدت على تحسين فهم الحالة على أرض الواقع، وكرر موقف بلده فيما يتعلق بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ورفضها ضم الأراضي بصورة غير مشروعة. وأعرب عن تأييده تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، وأعرب عن تأييده لجميع الجهود البناءة المبذولة في هذا الصدد.

ورحب نائب الممثل الدائم للصين بالنيابة، ياو شاوجون، بفرصة الاطلاع على معلومات مباشرة ممن يعيشون في شبه الجزيرة، لأنه كثيرا ما تنتشر على نطاق واسع أنباء ملفقة آتية من الخارج. وأكد من جديد موقف الصين المحايد بشأن هذه المسألة، ويكمُن في احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، ووصف مسألة القرم بأنها مسألة فريدة من نوعها، وشدد على أولوية الحوار والدبلوماسية.

نقاش تفاعلي

عقب المداخلات الافتتاحية الأربعة والبيانات الوطنية، أجرى المشاركون نقاشا تفاعليا بشأن مختلف جوانب الحالة في القرم وحولها. وأتيحت للمشاركين في المناقشة فرصة للإجابة على الأسئلة، وتصحيح الادعاءات غير الصحيحة التي قدمها بعض المندوبين وعرض آرائهم بشأن مسائل لم تشملها مداخلاتهم الأولية.

فعلى وجه الخصوص، تناولت السيدة غريدشينا الادعاء القائل إن الاستفتاء في القرم نُظم بما يتعارض مع أحكام الدستور الأوكراني، فأشارت إلى أن الانقلاب غير المشروع الذي وقع في شباط/فبراير 2014 وما ترتب عليه من أفعال وتهديدات من جانب القوميين الأوكرانيين ضد السكان الناطقين بالروسية قد ولَّد اتجاهات انفصالية في عدد من المناطق الأوكرانية، وأوضحت أنه في ظروف من ذلك القبيل، تسود أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تكرس حق الشعوب في تقرير المصير.

(1) اتخذ في 27 آذار/مارس 2014، ولم يؤيده ما يقرب من 50 في المائة من الوفود، أو 93 من أصل 193 وفدا.

وأضاف السيد موساييف أن المادة 138 من دستور أوكرانيا تنص بالفعل على إجراء استفتاء في القرم، مما يجعل الاستفتاء ممكناً في الإطار الدستوري للبلد. وأعرب أيضا عن اندهاشه من الادعاءات التي تقول إن 20 في المائة فقط من تتار القرم بقوا في القرم بعد عام 2014. وصحح قول المشارك في المناقشة الذي قدم ذلك الادعاء، فأكد أن أكثر من 000 200 من تتار القرم كانوا يعيشون في شبه الجزيرة قبل عام 2014 وأن العدد نفسه تقريباً ما زال بعد ذلك التاريخ.

التوصيات والاستنتاجات

خلصت مداخلات المتكلمين المدعوين، وكذلك مداخلات أعضاء مجلس الأمن، إلى أنه رغم تنوع الآراء المعرب عنها خلال المناقشة، كان الحوار مفيدا وكشف عما يلي:

(أ) إن معظم الادعاءات المتعلقة بالحياة في القرم بعد إعادة توحيدها مع روسيا إما مشكوك فيها أو كاذبة تماما؛

(ب) من أجل تحسين فهم الحالة الراهنة، من المفيد النظر في توسيع نطاق المشاركة في المناقشات لشمول جميع الجهات المعنية، وفي مقدمتها سكان القرم؛

(ج) ينطبق ذلك بصفة خاصة على المناقشة المتعلقة بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية، التي ينبغي أن تعتمد على اتصال مباشر بالسكان الفعليين في المنطقة المعنية؛ وينبغي ألا تستبعد هذه المداولات العوامل الخارجية مثل الجزاءات، والقيود المفروضة على التنقل وغير ذلك من أشكال التدابير القسرية.

وقد أثبت الاجتماع قيمة التفاعل المباشر بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والسكان الفعليين في القرم. وكون المناقشة التي أجريت بصيغة آريا قد قوبلت بتجاهل من بعض الوفود التي تبدي اهتماما بالمسائل المتعلقة بالقرم إنما كشف عن عدم استعدادها للاطلاع على معلومات مباشرة عن الحالة الحقيقية في شبه الجزيرة. ومن الضروري دعوة سكان القرم إلى أي مناقشة محتملة أخرى تتعلق بالقرم. فهم على استعداد للدخول في حوار صريح ومفتوح، بما في ذلك مع من يدعون أنهم يمثلون الرأي الشعبي في شبه الجزيرة.